

دليل الشروط المرجعية (TDR) لإعداد:

"دليل عملي لتحليل المنتجات الاعلامية من منظور النوع الاجتماعي

ورصد الصور النمطية لفائدة جمعيات المجتمع المدني

وتكوين الجمعيات الشريكة حوله"

(1) السياق العام:

تشغل جمعية التحدي للمساواة والمواطنة، منذ تأسيسها بمدينة الدار البيضاء سنة 2003، كجمعية مستقلة وديمقراطية، من اجل التمكين السوسيو اقتصادي للنساء، والنهوض بحقوقهن، ومناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك عبر مراكز الاستماع التابعة لها والتزاع المؤسساتي عن حقوق النساء، الى جانب برامجها للتربية على حقوق الانسان، والعمل على تغيير الانماط الاجتماعية التمييزية وتعزيز قيم المساواة والكرامة والمواطنة.

وتندرج هذه المهمة في اطار مشروع "من اجل قنوات تلفزيونية عمومية خالية من الصور النمطية"، المنجز في شراكة بين "اوكسفام المغرب وجمعية التحدي للمساواة والمواطنة"، وبدعم من الاتحاد الاوروبي، على مدى ثلاثين شهرا، ويستهدف هذا المشروع المساهمة في تفكيك الصور النمطية داخل المضامين الاعلامية العمومية، وفي الممارسات المهنية، وفي البنات المنتجة للخطاب الإعلامي، باعتبار الاعلام رافعة مركزية في تشكيل التمثلات الجماعية، والتأثير في القيم، واعادة انتاج او تفكيك اشكال التمييز والعنف الرمزي ضد النساء والفتيات.

وفي هذا السياق، يشكل اعداد دليل عملي لتحليل المنتجات الاعلامية أحد المخرجات الاساسية للمشروع، باعتباره اداة اجرائية تروم تمكين منظمات المجتمع المدني، وكذا المواطنات والمواطنين المهمين، من منهجية واضحة لتحليل المضامين الاعلامية، والكشف عن الصور النمطية، وفهم مظهراتها التقنية والرمزية، والتوجه نحو قنوات الرصد والتبليغ والانتصاف القانوني المتاحة.

(2) موضوع المهمة:

تمثل هذه المهمة في التعاقد مع خبيرة أو خبير لإعداد " دليل عملي لتحليل المنتجات الاعلامية من منظور النوع الاجتماعي ورصد الصور النمطية لفائدة جمعيات المجتمع المدني"، ويمكن من تقييم مضامين اعلامية متنوعة ورصد ما قد تتضمنه من تمثلات وصور نمطية او مضامين تمييزية او اقصائية، مع توفير توجيه عملي حول اليات الرصد، والجهات المعنية، وسبل التبليغ والانتصاف القانوني، الى جانب تكوين الجمعيات الشريكة حول تطبيقاته العملية (تكوين يستمر ل 3 أيام).

(3) الهدف العام:

يتمثل الهدف العام للمهمة في وضع دليل عملي مبسط ومنظم واجرائي، يساهم في تعزيز قدرات المجتمع المدني على القراءة النقدية للمنتجات الاعلامية، ورصد المضامين التمييزية والاقصائية، وتفعيل مسارات المتابعة والتزاع والابلاغ المناسبة.

(4) الاهداف الخاصة:

□ تهدف المهمة الى ما يلي:

- اجراء مسح معمق للرصيد الوثائقي المنجز، تقارير او دلائل عملية سبق إنجازها حول الموضوع، والبناء عليها بهدف انتاج دليل عملي ومبسط، وملائم لحاجيات المجتمع المدني في السياق المغربي، لاسيما ما تم إنجازها من لدن القناة الأولى والقناة الثانية 2M وكذا الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري،
- اقتراح مسار عملي واضح، خطوة بخطوة، لتحليل انواع متعددة من المنتجات الاعلامية، بما فيها المسلسلات التلفزيونية، والإشارات، والكبسولات المصورة، والمواد الاخبارية، وغيرها من الصيغ السمعية البصرية والرقمية،
- وضع إطار تحليلي يدمج الابعاد التقنية والرمزية للمحتوى، بما يشمل الصورة، والسيناريو، والديكور، والملابس، والاسلوب البصري، والعناصر اللغوية، والاختيارات السرديّة، والادوار الاجتماعية المسندة للنساء والرجال، وتمتلات السلطة والعلاقات داخل المحتوى الاعلامي،
- تمكين منظمات المجتمع المدني من ادوات عملية تساعد على تشخيص المضامين التمييزية والاقصائية، وتوصيفها، وتوثيقها، وصياغة شكاياتها في موضوعها وفق الشكليات المطلوبة،
- توفير خريطة واضحة للفاعلين (المؤسسات والهيئات) المعنية بعمليات الرصد، والتقنين، والوساطة، والتظلم، والاتتصاف القانوني، مع تقديم ادوارهم، ومجالات تدخلهم، وكيفية التواصل معهم، والاهداف الممكنة من سلوك كل مسار،
- ادماج البعد التكنولوجي في التتبع، بما في ذلك الاستعمالات الممكنة لبعض ادوات الذكاء الاصطناعي في رصد المضامين، وتجميعها، وتحليلها، مع بيان حدود هذه الادوات وشروط استعمالها المسؤول.
- بعد تسلم الدليل، يلتزم الخبير او الخبيرة بتأطير دورة تكوينية موجهة لفائدة 25 جمعية شريكة في المشروع، تمتد على مدى ثلاثة ايام، حيث يخصص اليومان الاولان للتطبيقات العملية المرتبطة بمضامين الدليل، بينما يخصص اليوم الثالث لتكوين المكونين في موضوعه. (تتعدّد الدورة التكوينية، بجهة الدار البيضاء - سطات، أو بجهة الرباط سلا القنيطرة).

(5) النتائج المنتظرة:

□ ينتظر عند نهاية المهمة تحقيق النتائج التالية:

- اعداد دليل عملي متكامل، واضح، وسهل الاستعمال، لمنظمات المجتمع المدني، مع امكانية استعماله من قبل المواطنين والمواطنين المهتمين،
- توفير منهجية تحليل متدرجة، تجمع بين الفهم المفاهيمي، والتحليل التقني، والاستعمال التطبيقي،
- اقتراح شبكات او بطاقات عملية للتحليل تساعد على فحص المضامين الاعلامية بشكل منظم،
- ادراج امثلة تطبيقية او دراسات حالة توضح كيفية استعمال الدليل على انواع مختلفة من المنتجات الإعلامية،
- تخصيص جزء عملي لمسارات الرصد، وسبل التبليغ، والجهات المعنية، واهداف كل نوع من الشكايات او الاحالات،
- ادراج قسم خاص بالاستعمالات الممكنة للذكاء الاصطناعي في تتبع المضامين الاقصائية والتمييزية،
- تسليم نسخة نهائية جاهزة للوضيب، والنشر، والتحميل على المواقع الالكترونية الخاصة بالشركاء.
- تكوين 25 جمعية شريكة في المشروع حول التطبيقات العملية للدليل.

(6) الفئات المستهدفة:

يستهدف الدليل، بشكل رئيسي، منظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات حقوق النساء، والمساواة، والاعلام، وحقوق الانسان، كما يمكن ان يشكل اداة مفيدة للباحثين والباحثات، والفاعلين والفاعلات في الحقل التربوي والحقوقى، والمواطنات والمواطنات الراغيبين في تتبع المضامين الاعلامية ورصد صورها النمطية.

(7) المخرجات المنتظرة:

ينتظر من الخبير او الخبيرة تقديم المخرجات التالية:

- مذكرة منهجية للانطلاق، تتضمن فهم المهمة، ومنهجية العمل، والجدولة الزمنية، ومقترحا اوليا لبنية الدليل،
- تصورا مفصلا لفهرس الدليل ومحاوره الأساسية،
- نسخة اولى من الدليل،
- نسخة منقحة تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات اللقاء التشاوري مع الجمعيات وفريق عمل المشروع،
- نسخة نهائية جاهزة للوضيب والنشر الرقمي.
- يجب تسليم النسخة النهائية من الدليل باللغتين العربية والفرنسية.

(8) مدة المهمة:

- تمتد مدة مهمة انجاز الدليل العملي على مدى 40 يوما، يلتزم خلاله الخبير أو الخبيرة، بإنجاز مختلف مراحل العمل وتسليم المخرجات المطلوبة داخل الآجال المتفق عليها.
- تمتد مدة تكوين الجمعيات الشريكة في المشروع لمدة 3 أيام لا تحتسب ضمن مدة انجاز الدليل العملي،

(9) المؤهلات المطلوبة.

□ يشترط في الخبير أو الخبيرة ما يلي:

- التوفر على شهادة الدكتوراه، أو دبلوم ماستر أو ما يعادله، في أحد التخصصات ذات الصلة، خاصة الاعلام، أو التواصل، أو الصحافة، أو الدراسات السمعية البصرية، أو العلوم الاجتماعية، أو حقوق الانسان، أو الدراسات المرتبطة بالنوع الاجتماعي،
- التوفر على تجربة مهنية لا تقل عن خمس سنوات في واحد أو أكثر من المجالات ذات الصلة بموضوع المهمة، ولا سيما تحليل المضامين الاعلامية، وقضايا النوع الاجتماعي والمساواة، وحقوق الانسان، والترافع، أو اعداد الادلة والادوات المنهجية العملية،
- امتلاك خبرة مثبتة في واحد أو أكثر من المجالات التالية، تحليل الاعلام، التواصل، الصحافة، الدراسات السمعية البصرية، أو اعداد مضامين وادوات بيداغوجية موجهة لفئات متنوعة،
- الالمام الجيد بقضايا النوع الاجتماعي، والمساواة بين النساء والرجال، ومناهضة الصور النمطية الجنسية في وسائل الاعلام.
- القدرة على الربط بين التحليل الاعلامي، والمقاربة الحقوقية، وابعاد الترافع والرصد والتبليغ والانتصاف،
- المعرفة الجيدة بالسياق الاعلامي المغربي، والمؤسسات والفاعلين المعنيين بتنظيم المضامين الاعلامية، أو تتبعها، أو التفاعل معها،
- وتعد المعرفة بالأدوات الرقمية، وبعض التطبيقات الذكية المستعملة في التتبع والتحليل، عنصرا داعما وذا قيمة مضافة.

(10) كيفية تقديم الترشيحات:

□ يتعين على المترشحين والمترشحات تقديم العناصر التالية:

- عرض تقني يبين فهمهم للمهمة، ومقارنتهم المنهجية، والتصور العام للدليل،
- سيرة ذاتية محينة تبرز الخبرات ذات الصلة،
- نماذج من اعمال مماثلة، كلما كانت متوفرة،
- عرض مالي مفصل.

(11) معايير الانتقاء:

- سيتم تقييم الترشيحات بناء على المعايير التالية:
- مدى فهم المترشح أو المترشحة لسياق المهمة وأهدافها،
- مدى ملائمة المقاربة المنهجية المقترحة،
- جودة الخبرة السابقة في المجالات ذات الصلة،
- القدرة على انتاج دليل يجمع بين الصرامة المنهجية والوضوح البيداغوجي،

- مدى انسجام العرض المالي مع طبيعة المهمة.

12) الاشراف والتتبع:

ستخضع المهمة للإشراف المباشر من طرف فريق جمعية التحدي للمساواة والمواطنة، بتنسيق مع الشركاء المعنيين داخل المشروع، وستتم مراجعة مختلف المخرجات بشكل مرحلي قبل اعتماد النسخة النهائية.

13) شروط تقديم الترشيحات:

- ترسل ملفات الترشيح عبر البريد الالكتروني التالي:

receptiontahadi2003@gmail.com

- ويتعين ان يتضمن موضوع البريد الالكتروني العبارة التالية: "النوع والاعلام - اعداد دليل عملي لتحليل المنتجات الاعلامية"

- تعد اللغة الفرنسية اللغة المعتمدة في اعداد وتقديم ملفات الترشيح.

- آخر أجل لتقديم الترشيحات هو : 12 ماي 2026

وتعتبر جميع المخرجات المنجزة في إطار هذه المهمة ملكاً حصرياً لجمعية التحدي للمساواة والمواطنة، مع التزام الخبير او الخبيرة باحترام مبدأ السرية وعدم استعمال او نشر اي معطيات او وثائق تم الحصول عليها بمناسبة انجاز هذه المهمة خارج اطارها التعاقدية.